التقاء الساكنين بين القرّاء والنحويين

د. عبد الرحمن بن محمود مختار الشنقيطي

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية في كلية التربية – جامعة الملك عبد العزيز بجدة

- من مواليد المدينة المنورة عام ١٣٨٧هـ .
- تخرج في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤١٢هـ.
- حصل على درجة الماجستير في النحو والصرف من جامعة أم القرى بمكة المكرمة في عام ١٤١٧هـ بأطروحته: " **الصدارة في النحو العربي**" .
- كما حصل على درجة الدكتوراه في النحو والصرف من جامعة أم القرى في عام ١٤٢٦هـ بأطروحته: " **فكر أبي عبيد النحوي من خلال: دراسة آرائه ، واستدراكات النحاس ونقوله**".
- البريد الشبكي: daar-teybah@hotmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث قضية التقاء الساكنين : منعاً وجوازاً ، صوراً وحالات ، قراءةً وقاعدة ، ضوابط وأحكاماً .

وهو يناقش هذه القضية من منظورين مختلفين : قراء ونحاة ؛ ليتوصل إلى وضع تصوُّر تفصيلي لصور هذا الالتقاء عند طرفي القضية ، وحكمه حينئذ .

وتم تصنيف هذا العمل في مباحث أربعة ، مسبوقة بمقدمة :

– أُشير في المقدمة إلى أهمية الموضوع ، مع استعراض لبعض الدراسات القريبة منه، ومتوقفاً عند عنوان البحث .

– يتناول المبحث الأول : الحكم الإجمالي لالتقاء الساكنين ، مع استعراض للأحكام المتعلقة به : نحواً وقراءةً .

– وأما المبحث الثاني : فيتم فيه استعراض صور التقاء الساكنين ، والحكم على سبيل التفصيل .

– وفي المبحث الثالث يتم عرض طرائق التخلص من التقاء الساكنين عند القراء والنحويين .

– وأما المبحث الرابع : ففيه جمع ومناقشة للقراءات الواردة على خلاف القاعدة البصرية .

– وأذكر في الخاتمة أهم نتائج البحث .

سائلاً من المولى التوفيق والسداد، ﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على النبي الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ... وبعد :

فهذا بُحيث بعنوان (التقاء الساكنين بين القرّاء والنحويين) أحسب أنه من دقيق مسائل العلم . وقد نصّ ابن جني على أنّ هذا الموضع « مغفول عنه ، وإنما يسفر ويتضح مع الاستقراء له والفحص عن حديثه »[(١)].

وأحسب أنه بقي كذلك منذ ذلك العصر لدى العديد من الباحثين وطلبة العلم الذين لا يستوقفهم التقاء الساكنين كثيراً ؛ للنُّفرة منه ، ولإيقانهم بامتناع التقائهما إلا على الحدّ البصري المعروف ؛ ومن هنا كانت نصوص النحاة الأقدمين مبعثرة بين العديد من أبواب النحو .

كما شُغلوا – قديمًا وحديثًا – بطرائق التخلص من هذا الالتقاء – الذي هو مطلب عند الجميع – دون وضع ضوابط محددة لحكم هذا الالتقاء الذي ينفر منه النطق وتأباه القاعدة[(٢)] .

وقد أفردت لهذه الطرائق مبحثاً صغيراً ؛ لأنها مما اتفق فيه النحاة والقراء ، واعتُمدت في القاعدة والقراءة ، دون التوسع في ذلك ؛ لأن الدراسات الحديثة ركّزت في معظمها على طرائق التخلص من التقاء الساكنين ، دون الغوص كثيراً في حكم هذا الالتقاء .

ومن أظهر هذه الدراسات الحديثة :

١ – ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين للدكتور أشرف حافظ [نشر جامعة الكويت ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية (٢٣)] .

---

(١) الخصائص ٢ / ٤٩٧ .

(٢) ينظر على سبيل المثال : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩ / ٤٦٥٣ – ٤٦٧٧ .

٢- ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى للدكتور عبد القادر عبد الجليل [نشر مجلة أبحاث اليرموك، العدد الأول من المجلد الخامس عشر].

٣ - طرائق التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى للدكتور عبد الله بابعير [نشر مجلة الدراسات اللغوية ، العدد الرابع من المجلد السادس] .

ولم ترد هذه الدراسات - بسبب عدم الإفادة منها - ضمن مصادري أو مراجعي، وإنما أوردت أسماءها ؛ ليضاف إليها هذا البحيث : إكمالاً للصورة ، ورغبة في الإفادة .

راجياً أن يكون في هذا العمل شيء من إكمالٍ لنقصٍ ، أو إيضاحٍ لمشكلٍ ، أو جمعٍ لمتفرقٍ ، دون أن يكون غفلاً من جميع ذلك .

وقد قسمت هذا البحث إلى أربعة مباحث مختومة بخاتمة .

وقبل أن ألج في الموضوع سأقف قليلاً مع العنوان :

وقفة مع العنوان:

انحصار النحو في مجمله بين مذهبي : البصرة والكوفة ؛ يجعل نسبة الرأي في الجانب النحوي ليس فيها إشكال ؛ لأنه إما أن ينسب الرأي لإحدى المدرستين ، أو ينسب لقائله .

وأما الطرف الثاني - في عنوان هذا البحث - وهم القراء ، فنسبة الرأي النحوي لهم فيها إشكال عندي من وجهين :

الأول : عدم الارتباط اللازم بين قراءة القارئ ومذهبه النحوي ، والتفصيل فيه يطول.

الثاني: القراءة سنة متبعة ؛ فالقراء خاضعون لقراءاتهم العديدة ، وهم - من وجه آخر - مختلفون في قراءاتهم ، وفي طرق أدائها اختلافاً كثيراً ، كما هو معلوم ؛ وبناءً عليه فنسبة الرأي النحوي إليهم إنما تكون مقبولة على سبيل التجوز ؛ خاصة وأنهم في خندق واحد تحيطه الرواية والسماع من جمع جهاته .

المبحث الأول

حكم التقاء الساكنين بين البصرة والكوفة : نحاة وقراء

أطلق نحاة البصرة في بعض نصوصهم منع التقاء الساكنين[(١)]، ومرادهم التقييد بالحدِّ الجائز لالتقاء الساكنين-كما أشاروا إلى ذلك في مواضع أخر-وهو في حالين ، وعليهما شِبْهُ الإجماع من البصريين :

الأول : أن يكون الأول منهما حرف مدٍّ أولِيْن والآخر حرفٌ مدغمٌ .

الثاني : عند إرادة الوقف ، كما سيأتي تفصيله .

فيُحمل المقيد على المطلق دفعاً لتعارض النصوص ، هذا إذا اطَّرحنا الرأي الذي لا يحبذ اجتماع الساكنين على كل حال وإن كانا على الشرط المتقدم الذي يجوز فيه الجمع بين ساكنين حال الوصل ، فيحركون الألف مثلاً من نحو : دابّة فتنقلب همزة لتصبح : دَأَبّة ، وفيه مبالغة في الفرار من التقاء الساكنين ؛ لأنه قلب للحرف الذي لا يمكن تحريكه إلى حرف يمكن تحريكه[(٢)] .

واطِّراح هذا الرأي أشار إليه أبو علي وغيره من النحاة[(٣)] .

ويورد عليه الوقوع في العديد من محاذير الإعلال الصرفي ... ، فلا داعي للوقوف عند هذا الرأي كثيراً .

وأما الكوفيون فلم تضع المصادر المتوافرة لديَّ ضابطاً للحد الذي يصح فيه التقاء الساكنين عندهم .

إنّما نصَّ النحاةُ وعلماء التوجيه في القراءات على أنّ حدَّ التقاء الساكنين عند الكوفيين يختلف عن حد الالتقاء عند البصريين[(٤)] ، وسيأتي - بإذن الله - مزيد بيان

---

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٥٤٥ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٩ - ١٣٠ ، شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٣) ينظر : الشيرازيات ٢ / ٥٧٤ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٨٦ - ٨٧ ، شرح الرضي على الشافية ٢ / ٢٤٩ .

(٤) ينظر : الإقناع في القراءات السبع ص ٣٠٢ ، ارتشاف الضرب ١ / ٣٤٢ .

لذلك عند الحديث عن صور التقاء الساكنين .

والتقاء الساكنين أمر غير محبَّذ لدى الجميع: قراءً ونحويين، بصريين وكوفيين[١]؛ وما ذاك إلا لصعوبة النطق أو استحالته حينئذ .

قال ابن يعيش : «واعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز بل هو غير ممكن ؛ وذلك من قِبَل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه ، وما بعده كالمبدوء به ؛ ومحال الابتداء بساكن ؛ فلذلك امتنع التقاؤهما»[٢] . وهو وجه آخر لدفع تلاقي الساكنين .

وقد فرعوا على اجتناب تلاقي الساكنين أحكاماً ، مثل : عدم لحاق تاء التأنيث الساكنة للمضارع ، كما نص على ذلك وبيَّنه ابن مالك في شرح التسهيل[٣] .

كما منع القراء جميعاً وقوع الإمالة في الأسماء والأفعال إذا أتى بعد الحرف الممال ساكن[٤] ، وامتناع الإمالة في هذه الحالة إنما هو لكره التقاء الساكنين[٥] ، ولو كان عارضاً ؛ ولذا أمالوا في الوقف دون الوصل ما اعترضه في الوصل التقاء ساكنين[٦] .

كما جعلوا للمد اللازم بأقسامه موجباً واحداً هو التقاء الساكنين[٧] ؛ وما ذاك إلا رغبة خفيّة في الفصل بين الساكنين بطول المد ؛ وليكون المدّ عوضاً من الحركة ، كما نص على ذلك المهدوي وغيره[٨] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٠٣ ، الإقناع في القراءات السبع ص ٢٦١ – ٢٦٢ ، الكافي في القراءات السبع ص ٣٨ .

(٢) ينظر: شرح المفصل ٩ / ١٢٠ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦ .

(٤) ينظر :الاستكمال لابن غلبون : ص ١٢٠ ، ص ٣٣٨ .

(٥) ينظر : النشر ٢ / ٧٤ ، الإتحاف ص ١٠٧ .

(٦) ينظر : الإقناع في القراءات السبع ص ٢١٧ .

(٧) ينظر الإتحاف ص ٥٨ .

(٨) ينظر : شرح الهداية للمهدوي ١ / ٣٠ ، الإقناع ص ٢٨٦ .

قال ابن خلف في (الإقناع) : «المد في فواتح السُّوَر إنما هو لعلة التقاء الساكنين، فما كان فيه منها التقاء ساكنين مُدّ ، وما لم يكن فيه لم يُمد»[١] .

مسلَّمات:

١) السكون أصل الحركات ؛ بمعنى أنه سابق في الوجود الافتراضي، ويؤخذ به حتى يقوم دليل على الحركة[٢] .

٢) السكون نقيض الحركة وهما لا يجتمعان معا[٣] ، ولا يرتفعان معا .

٣) للمتحرك قوة ليست للساكن[٤] ؛ وعليه فإسكان الحرف يُضعفه ، وقد بُني على ذلك أحكام فرعية ذكرها النحاة[٥] .

وختمت بهذه المسلَّمات لتكون توطئة للمبحث الثاني .

(١) الإقناع ص ٢٩٦ ، وينظر : شرح الهداية ١ / ٣١ .

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٥٨ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١/ ٢٦٨ .

(٤) أشار إلى ذلك سيبويه في مواضع كثيرة : ٣ / ٣٥٦ .

(٥) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٦٠ .

المبحث الثاني

صور التقاء الساكنين

لا يُتصور التقاء الساكنين في بداية الكلمة ؛ لأن العرب لا تبدأ بساكن ، كما هو معلوم ضرورة[١] ؛ ومن هنا كانت الصور - التي أمكنني تصورها - ثلاثًا ، أوردتها في ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : صور التقاء الساكنين في حشو الكلمة :

الصورة الأولى :

أن يكون أول الساكنين حرف مدّ أو لين والثاني صحيحٌ مدغمٌ ، وهذه الصورة متفق على جوازها - من حيث المبدأ - عند الجميع : قراءً[٢] ، ونحويين[٣] ، سواء أكان حرف المد ألفاً ، مثل : دابّة ، أم واواً مثل : تُمُوْدَّ الثوبُ ، أم ياء كما قيل في تحقير أصمّ : أُصَيْمّ[٤] .

ويعلل النحاة لهذا الجواز بأن حرف المدِّ واللين وإن كان ساكناً فإنه في حكم المتحرك ؛ لأن ما فيه من المد قائم مقام الحركة[٥] ، والساكن إذا كان مدغماً يجري مجرى المتحرك ؛ لأن اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة[٦] .

قال ابن جني : «وذلك أن الإدغام أنبى اللسان عن المثلين نبوة واحدة فصارا لذلك كالحرف الواحد»[٧] .

---

(١) الابتداء بساكن محال في كل لغة ، ينظر : التكملة ص ١٨١ ، رسالة الإفصاح ص ١٠٤ ، همع الهوامع ٦ / ٢٢٢ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٧٨ ، غيث النفع ص ٥٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٢٥ ، المقتضب ١ / ١٦١ ، ١٨٣ .

(٤) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠ / ٥٢٧٠ .

(٥) ينظر : المقتضب ١ / ١٦١ ، الحجة لأبي علي الفارسي ٢ / ٣٩٦ .

(٦) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ .

(٧) ينظر : الخصائص ٢ / ٤٩٦ .

والجمع بين الواو أو الياء الساكنين مع المدغم لم ترد به القراءة ، وهو قليل في الاستعمال خلافاً للألف[١] .

الصورة الثانية :

أن يكون أول الساكنين حرف مد أو لين والثاني حرفٌ صحيحٌ غير مدغم ، وهذه الصورة من مواطن الخلاف ، فهي – وإن كان النطق بها سائغاً ممكناً – لم يعتدَّ بها العرب عزوفاً عنها ، وتحامياً لتجشُّم الكلفة فيها ؛ ألا ترى أنهم لما سكن عين فعلت ولامُه حذفوا العين البتة ، فقالوا : قلت وبعت[٢] .

ولهذه الصورة فرعان :

الفرع الأول : أن يكون أول الساكنين حرف الألف ، فقد وردت على هذا الفرع عدة قراءات كما سيأتي في المبحث الرابع ، كما وردت عدة نصوص عن العرب كما سيأتي قريباً .

وهذا الفرع جائز عند القراء ونحاة الكوفة ، ممتنع عند جمهور نحاة البصرة خلافاً لبعضهم كيونس[٣] .

قال سيبويه : «وأمّا يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربانْ زيداً ... فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامهما ؛ لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم »[٤] .

وأحسب أن كلام سيبويه فيه نظر؛ فهذه الحالة جائزة كما سيتضح ذلك لاحقاً بإذن الله .

وعقَّب ابن جني على رأي يونس بقوله : « وليس ذلك – وإن كان في الإدراج –

(١) ينظر : شرح الرضي على الشافية ٢ / ٢٤٩ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٩١ .
(٢) الخصائص ٢ / ٤٩٥ .
(٣) ينظر : الإقناع في القراءات السبع ص ٢٨٢ .
(٤) الكتاب ٣ / ٥٢٧ .

بالممتنع في الحس [أي : النطق] ، وإن كان غيره أسوغ فيه منه ؛ من قِبَل أنّ الألف إذا أُشبع مدُّها صار ذلك كالحركة فيها »[١] .

قال النحاس : « وإنما أجازه يونس ؛ لأن قبله ألفاً ؛ والألف المدُّ التي فيها تقوم مقام الحركة »[٢] .

وأما رأي الكوفيين فقد نصَّ الرضي في شرح الكافية على أنَّ رأي يونس يتفق مع الكوفيين في هذه المسألة[٣] .

ويفهم رأيهم أيضاً من إجازتهم المثل الوارد عن العرب في قولهم : « التقت حلقتا البطان »[٤] ، والقياس عليه كما أشار إلى ذلك أبو حيان[٥] .

وهو أيضاً مستنبط من عدهم همزة (بين بين) ساكنة ، فهذه الهمزة إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف ، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو[٦] .

وقد وقع الخلاف في هذه الهمزة بين كونها متحركة أو ساكنة : فالكوفيون ذهبوا إلى أنها ساكنة ؛ بدليل عدم جواز وقوعها مبتدأة ، وذهب البصريون إلى أنها متحركة ؛ بدليل سبقها بساكن في الشعر ، كمثل قوله :

أأنْ رأت رجلاً أعشى أضرّ به ريبُ المنون ودهرٌ مفسدٌ خَبِلُ[٧]

---

(١) الخصائص ١ / ٩٢ ، ٩٣ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١١١ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ / ٥٣٤ .

(٤) ينظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٤٤ – ٢٢٥ .

(٥) ارتشاف الضرب ١ / ٣٤٢ .

(٦) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٦١ .

(٧) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٥، والكتاب ٣ / ١٥٤ ، ٥٥٠، وغيرهما ، وعلق عليه الشيخ عضيمة بقوله : فلو كانت همزة (بين بين) في حكم الساكنة لالتقى ساكنان في الحشو ، ولا يكون ذلك في الشعر إلا في القوافي : حاشية المقتضب ١ / ١٥٥ .

وتقييده بالقوافي لا يفهم منه إلا أن القافية لها حكم الوقف ؛ وهو مُلْبِس .

فلو كانت ساكنة لالتقى ساكنان على غير الحدِّ الجائز عندهم ، وذلك مما لا يجوز[١]، كما استدلوا بعدِّها في الميزان العروضي حرفاً متحركاً ؛ والوزن العروضي هو الحاكم والعِيار على الساكن والمتحرك[٢] .

فهي عند البصريين وإن قربت من الساكن إلا أنها في الحقيقة متحركة[٣] .

وقد أنكر بعض المفسرين قراءة ورش في مثل ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [البقرة : ٦] بقلب الهمزة الثانية ألفاً؛ لأن فيها الجمع بين ساكنين على غير الحد الذي يجوز فيه التقاء الساكنين، وهي قراءة جاءت على هذا الفرع – الجائز عند الكوفيين ويونس – كما سيأتي في الموضع الأول من المبحث الرابع .

وأما البصريون فقد حكموا بشذوذ ما ورد عن العرب وندرته ، إضافة إلى المثل المتقدم ، كمثل قولهم : آلْحسن عندك ، آيمن الله يمينك ، محاولين تعليل ذلك[٤]، وفي تعليلهم نظر ليس هذا مجال بسطه .

وفهم ابن الشجري جواز هذا الفرع عند سيبويه[٥] ، وهذا الفهم غير صحيح؛ بدليل نص كلام سيبويه[٦] .

وأما قول سيبويه في باب الهمز : «ألا ترى أن ناساً يحققون الهمزة ، فإذا صارت بين ألفين خففوا »[٧] .

فقد اعترضه المبرد – فيما نقله عنه ابن ولّاد من كتابه (الغلط) – بأنه «من الخطأ الفاحش الذي يؤدي إلى أن يكون بمنزلة اجتماع ثلاث ألفات» .

---

(١) ينظر : الإنصاف مسألة (١٠٥) ٢ / ٧٢٦ – ٧٣١ ، وينظر : الإقناع في القراءات السبع ص ٢٣٨ .

(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٦٢ ، ٧١ .

(٣) ينظر: المرجع نفسه ١ / ٦٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعش ٩ / ١٢٣ .

(٥) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٨ – ٥٩ .

(٦) قال سيبويه : لا يكون بعد الألف حرف ساكن ليس بمدغم : الكتاب ٢ / ٥٢٧ .

(٧) الكتاب ٣ / ٥٥٣ .

وحاول ابن ولاد الانتصار لسيبويه ضد المبرد بعموميات وكلام لا تقوم به حجة على موطن النزاع[١] .

الفرع الثاني : أن يكون أول الساكنين واواً أو ياءً، فلم أجد في القراءات ولا العربية مثالاً يجيز ذلك ، ويظهر قصر مذهب الكوفيين ورأي يونس ومن معه على الألف دون الواو والياء ؛ وعليه فهذا الفرع ممتنع .

وهذا ما دعا ابن الشجري لأن يقول : «لحرفي اللين مزية على السواكن الصحيحة من حيث إمكان وقوع الساكن المدغم بعدها ... وللألف عليهما مزية لوقوع الساكن غير المدغم بعدها في قراءة من قرأ ﴿ محياىْ ﴾ ، وإذا صح وقوع الساكن غير المدغم بعدها فوقوع المدغم أصحُّ وأَمكنُ »[٢] .

وجعْل هذا الالتقاء مزية للألف يفيد امتناعه في حق الواو والياء .

الصورة الثالثة :

أن يتقدم الصحيح الساكن على المعتل ما لم يكونا طرفاً ، وهذه الصورة ممتنعة اتفاقاً بين القراء والنحويين .

قال ابن جني : «فإن تقدم الصحيح على المعتل لم يلتقيا حشواً ساكنين نحو – مكتوباً غير منطوق – ضرْوْب »[٣] .

ثم علّل لذلك بقوله : « أما الألف فقد كفينا التعب بها ؛ إذ لا يكون ما قبلها أبداً ساكناً .. والواو والياء إذا سكنتا قويتا شبهاً بالألف »[٤] .

فإن سكن ما قبل الواو والياء وهما ساكنان طرفاً جاز نحو : عدْوْ وظبْيْ ؛ وذلك أن آخر الكلمة أحمل لهذا النحو من حشوها[٥] ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في المطلب الثاني .

---

(١) ينظر : الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٣٧ – ٢٣٨ .

(٢) أمالي ابن الشحري ٢ / ٥٨ – ٥٩ .

(٣) الخصائص ٢ / ٤٩٥.

(٤) المرجع نفسه ٢/ ٤٩٦ .

(٥) المرجع نفسه ٢/ ٤٩٧ .

الصورة الرابعة :

أن تجمع بين ساكنين صحيحين ، وهذه الصورة جائزة في القراءة كما سيأتي .

والجمع بين الساكنين الصحيحين غير مرضيٍّ عند النحاة كوفيين وبصريين[(١)] ، باستثناء ما عزي إلى سيبويه من إجازة ذلك في الشعر[(٢)]، وقد فهموا ذلك من قوله: « ومما قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قوله :

كأنها بعد كَلال الزّاجر ومسحِّي مرٌّ عُقَابٍ كاسرِ[(٣)]

يريدون : ومسحه »[(٤)]، فأدغم الحاء في الهاء ، والسين ساكنة فجمع بين ساكنين.

وأنكر أصحاب سيبويه عليه ذلك من حيث الجمع بين الساكنين على غير الحد كالأخفش والجرمي والمازني والمبرد وغيرهم[(٥)] .

قال أبو علي السيرافي : «وأما الاستشهاد بهذا الشعر فسهو أو غلط ؛ لأن الإدغام لا يصح في البيت ؛ من أجل اجتماع الساكنين ؛ لأن السين ساكنة والحرف الأول من المدغم وهو الحاء الأولى بعد السين ساكن أيضاً ، ولا يدغم ساكن في مثله إلا أن يكون الساكن من حروف المد واللين ، نحو : دابّة ... »[(٦)] .

وأضاف عليه الأعلم بقوله – بعد أن أورد كلامه – : «ويبطله أيضاً أن الإدغام يكسر البيت ، ويبطله أيضاً أنه قال : «ومما أدغمت العرب الهاء في الحاء » وليس

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٠٣ ، الخصائص : ٢ / ٤٩٥ – ٤٩٧ .

(٢) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٢ / ٨١ – ٨٢ .

(٣) البيت من قول رؤبة ، ينظر : المخصص ٢ / ٣٣٠ ، لسان العرب (كسر) ٥ / ٥٦ .

(٤) الكتاب ٢ / ٤١٣ ، ط بولاق ، وفي رسم كلمة (مسحي) إشكال ؛ كتبت بالحاء والياء في المصادر التي أوردت البيت وبعضهم حذف الياء ، ويمكن كتابتها بالهاء هكذا (ومسهِّي) حسب استشهاد سيبويه.

(٥) ينظر : الحجة لأبي علي ٢ / ٣٩٧ ، المحتسب لابن جني ١ / ٦٢ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٧٣ .

(٦) شرح السيرافي ٦ / ٥٠٨ – ٥٠٩ .

الأمر كذلك ؛ لأن الحاء قبل الهاء في الكلمة فكيف يدغم الثاني في الأول؟! »[١] .

وحاول ابن ولاّد الانتصار لسيبويه ، بعد أن أقرَّ جواز التقاء الساكنين في البيت على ضعف ، جاعلاً ذلك الالتقاء كأنه في الوقف ، وبدعوى الترنّم التي لا يكسر معها البيت[٢] .

كما حاول ابن جني في (سر صناعة الإعراب) الانتصار لسيبويه من حيث إن سيبويه لم يرد محض الإدغام ، وإنما أراد الإخفاء فتجوَّز بذكر الإدغام ، وهذا الفهم عن سيبويه يؤدي إلى محذور الجمع بين ساكنين على غير الحد ، ويؤدي إضافة إلى ذلك إلى كسر الوزن العروضي الذي يمتنع على مثل سيبويه الوقوع في مزلّته[٣] .

وفي انتصار كلٍّ من ابن ولاد وابن جني نظرٌ ليس هذا مجال بسطه ، فيُرجع إلى منطوق لفظ سيبويه[٤] ، وإلى فهم ثلّة العلماء الأفذاذ التي تعقّبته ، وهفوات العلماء العلماء لا تقدح في علمهم ، فيمكن أن تعد هذه المسألة هفوة لسيبويه لا رأياً له ؛ خاصة مع دعوى النحاس إجماع البصريين على منع مثل هذا الإدغام المؤدّي إلى مثل هذا الالتقاء[٥] .

الصورة الخامسة :

أن تجمع بين ساكنين معتلَّين مختلفين . وعقد ابن جني في خصائصه باباً ضمّنه هذه الصورة [باب فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النطق] فقال : « وجماع

(١) النكت ٢ / ١٢٥٧ .

(٢) ينظر: الانتصار لسيبويه ص ٢٦٩ – ٢٧٠ .

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٧٢ – ٧٣ ، وينظر : شرح عيون كتاب سيبويه ص ٣١٩ .

(٤) وهو ما اعتمده أبو علي في (الحجة)- بعد أن اعترضه في موطن أُشير إليه في الصفحة السابقة- لإجازة مثل هذا الالتقاء والاستشهاد به . ينظر : الحجة ٣ / ١٩٣ ، ٤ / ٢٧٨ ، ٥ / ١٨٢ .

(٥) ينظر: شرح القصائد المشهورات ص ١٠٥ .

ذلك التقاء الساكنين المعتلين في الحشو »[1] .

ومثّل له بأمثلة لم تنطق بها العرب : قاوْتٍ وقايْتٍ[2] .

وعلّل للقياس في هذه المسألة بقوله : « والعلة أنك إذا تماديت في إشباع الحرف أشبهته بالحركة »[3] ، واشترط في هذا الاجتماع اختلاف الحرفين المعتلين . ويمكن أن يُلحظ على ابن جني في هذه المسألة ملحوظة تتلخص في نقطتين :

الأولى : يبدو أنه فات ابن جني أن هذه الصورة وردت بها القراءة عند قوله تعالى : ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ [الأنعام ٤٠] كما سيأتي في موضعه ؛ وعليه فهي مما ساغ النطق به .

الثانية : إذا كان القياس في أنّ تمادي إشباع الحرف يشبِّهه بالحركة ، فلماذا لم يقف مع الكوفيين ويونس في مسألتهم المتقدمة ؛ ولاسيّما وأنه إذا كان قياساً – على حدِّ قوله – فإنه مدعوم بالسماع .

وأما إن كان الساكنان متفقين فلم يرد في العربية ولا القراءة النطق بهما ، فهو غير سائغ .

وختاماً فهذه هي مجمل الصور التي استطاع قلمي القاصر حصرها ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

المطلب الثاني : التقاء الساكنين في طرف الكلمة عند الوقف:

وله فرعان :

الفرع الأول : التقاء الساكنين عند الوقف ما لم يكونا ألفين :

أجمع القراء والنحاة على جواز التقاء الساكنين في هذه الحالة عند إرادة الوقف، سواء أكان الحرفان صحيحين أم الأول منهما حرف علة ، أم الأول صحيحاً والثاني معتلاً – باستثناء الألف التي لا تقع طرفاً – وذلك نحو : بكْرْ ، السماءْ ، المصيرْ ، الهدوءْ، عدْوْ ، ظبْيْ .

---

(١) الخصائص ٢ / ٤٩٣.

(٢) ينظر: المرجع نفسه ٢/ ٤٩٣-٤٩٥ .

(٣) المرجع نفسه ٢ / ٤٩٤.

وعللوا لذلك بأنَّ حال الوصل عند العرب أشرفُ وأقومُ وأعدلُ من حال الوقف؛ إضافة إلى أنَّ إسكان الوقف غير واجب ؛ فلذلك اغتُفر في الوقف ما مُنع حال الوصل[١] .

وقد حذفوا الألف من قولك : لم أبالْ فقالوا : لم أُبَلِهْ ، قال المبرد : « فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ لكثرة هذه الحروف ، ولولا كثرته لم يحذف ؛ لأنه يلتقي ساكنان في الوقف »[٢] .

الفرع الثاني : الجمع بين ألفين – أو ما في حكمهما – في الوقف ، وهذا الجمع ورد أداءً في القراءة في مواضع عديدة ومتكررة مثل : « السفهاءْ » ، « يشاءْ » ، قال الصفاقسي : « يصح في الأداء إبدال الهمزة ألفاً ، فيجتمع حينئذ ألفان ، فيجوز بقاؤهما؛ لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين فتُمدُّ مداً طويلاً »[٣] .

ومراد القراء : أن الألف لها نصيب محدد من المد الذي هو إشباعٌ لحركة الفتحة ، فزيادة ذلك المدّ تعني التقاء الألفين ؛ ويدل على هذا تقديرهم زيادة المد بألفين فأكثر[٤] .

وأما عند النحاة فهذا الالتقاء ممتنع عند جميعهم باستثناء المهدوي[٥] ؛ إذ أجاز ذلك في (شرح الهداية) [٦]، وهو ما اعترضه أبو حيان بقوله : « فأما قول أبي العباس المهدوي : أنه قد يجوز أن يجمع بين ألفين في الوقف كما يجمع بين الساكنين في الوقف ، فخطأ لا يصح بوجه قاله ابن هشام »[٧] .

---

(١) ينظر : الخصائص ٢ / ٣٣١، ٤٩٦ ، غيث النفع في القراءات السبع ص ٨١ ، شرح الهداية ١ / ٦٤ .

(٢) المقتضب ٣ / ١٦٧ ، وينظر : التكملة لأبي علي ص ١٩٢ ، والبصريات ١ / ٢١٨ ، ٢٥١ ، شرح الرضي على الشافية ٢ / ٢٣٥ .

(٣) غيث النفع ص ٣٠ .

(٤) ينظر : الكنز في القراءات العشر ص ٨١ .

(٥) هو : أحمد بن عمار ، أبو العباس المهدوي النحوي المقرئ المفسر ، كان مقدماً في القراءات والعربية ، صنف كتباً مفيدة ، توفي سنة (٤٤٠ هـ) : إنباه الرواة : ١ / ٩١ ، ٩٢ ، بغية الوعاة ١ / ٣٥١ .

(٦) شرح الهداية ١ / ٦٤ .

(٧) ارتشاف الضرب ١ / ٤٠٣ .

وعلّل النحاة لمنع هذا الالتقاء بأن الجمع بين المثلين المتحركين ثقيل ، فالثقل في السواكن – وبخاصة الألف – أولى[١] ؛ إضافة إلى ذلك ما عبّر عنه ابن جني بقوله: « أنك خرجت من الألف إلى مثلها »[٢] .

وذكر السيوطي في (الأشباه) – نسبة لابن الخباز – أنه جاء رجل إلى أبي إسحاق الزجاج فقال له: زعمتم أنه لا يمكن الجمع بين ألفين؛ فقال: نعم ، فقال: أنا أجمع ، فقال : (ما) ومدّ صوته ، فقال له الزجاج : حسبك ولو مددت صوتك من غدوةٍ إلى العصر لم تكن إلا ألفاً واحدة[٣] .

المطلب الثالث : التقاء الساكنين بين كلمتين :

ولا يكون ذلك إلا حال الوصل بينهما ، وبشرط أن يكون إسكان الحرف الأخير من الكلمة الأولى لازماً .

وحكم التقاء الساكنين في هذه الحالة مثل حكم التقائهما في حشو الكلمة – بخلافه وتفريعاته – ؛ لأن حال الوصل مثل حال الحشو[٤] .

وقد وردت قراءات عديدة على هذه الصورة كما سيأتي ، وأما عند النحاة فهذا الجمع شاذ[٥] .

قال في (المغني) : « وإذا قيل : إي والله ، ثم أسقطت الواو ، جاز : سكون الياء، وفتحها ، وحذفها ؛ وعلى الأول فيلتقي ساكنان على غير حدّهما »[٦] .

وقد أورد هذا الوجه غيره من النحاة[٧] .

---

(١) ينظر : الخصائص ١ / ٩٠ .

(٢) المرجع نفسه ١ / ٩١ .

(٣) ينظر :الخصائص ١/ ٦٩ ، الأشباه والنظائر ١ / ٦٨٠ ، ولم أجده في كتب الزجاج المطبوعة .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٨ ، ٢٢٢ ، الخصائص ٢ / ٣٣١ .

(٥) ينظر : همع الهوامع ٦ / ١٧٨ .

(٦) مغني اللبيب ١ / ٧٦ .

(٧) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٢٤ – ١٢٥ .

قال ابن جني : « وتجد في تجاور المنفصلين ما هو لاحق بقبيل المنفصل الذي أُجري مجرى المتصل في نحو قولهم : (ها الله ذا) ؛ أجروه في الإدغام مجرى دابَّةً وشابَّة ، ومنه قراءة بعضهم : ﴿ فلا تّناجوا .. ﴾ [المجادلة : ٩] ، و﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُوا۟ فِيهَا .. ﴾ [الأعراف : ٣٨] ، بإثبات الألف في : (ذا) و(لا) »[1] .

(١) الخصائص ٣ / ٢٢١ .

المبحث الثالث

التخلص من التقاء الساكنين

هذا مما اتفق فيه القراء والنحاة ؛ حيث إن التخلص من التقاء الساكنين مطلب لدى الجميع .

فعند إرادة التخلص منهما لابد من حذف أحدهما أو تحريكه ؛ وعليه فهناك طريقتان للتخلص من التقائهما[١] :

الطريقة الأولى : التحريك لالتقاء الساكنين :

لا يحذف عند التقاء الساكنين إلا ما لا يمكن تحريكه ، فإذا أمكن التحريك استغني عن الحذف ، كما أشار إلى ذلك أبو علي الفارسي[٢] .

والتحريك بالكسر هو الأصل في حركة التقاء الساكنين على رأي الجمهور[٣] .

قال سيبويه : « كان من كلامهم أن يكسروا إذا التقى ساكنان »[٤] .

وقيل غير ذلك ؛ قال سيبويه في موضع آخر من كتابه : « ومنهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله ومنهم من يفتح على كل حال ... إلخ »[٥] .

والمسألة فيها تفصيل طويل لدى العلماء[٦] ، معلِّلين لكون الكسر هو الأصل

---

(١) الطريقتان هما المعتمدتان عند الجمهور ، ولكن هناك طريقة ثالثة وهي القلب ، وهو خاص بالألف ، إذ يتم التخلص من التقاء الساكنين بقلبها – واواً أو ياءً – عند اجتماعها مع ألف التثنية؛ في مثل : غزا : غزوا ، حُبلى : حبليان .

ولكونه حالة واحدة اكتفيت بالإشارة إليه في الحاشية . ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ – ١٢٢، شرح الرضي على الشافية ٢ / ٢٣٠ ، ٣ / ١٥٧ – ١٥٨ .

(٢) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب (إيضاح الشعر) ص ١٤١ ، التكملة ص ١٨٦ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٣٤٢ – ٣٤٩ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٥٢ .

(٥) الكتاب ٣ / ٥٣٢ – ٥٣٣ .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الشافية ٢ / ٢١٠ ، ٢٣٥ – ٢٤٠ ، ارتشاف الضرب ١ / ٣٤٢ – ٣٤٩ .

في حركة التقاء الساكنين بعدة تعليلات[١] .

ولا يُعدل عن هذا الأصل إلا لعلَّة تُحسِّن الانصراف عنه ، وأوجه هذا الانصراف كثيرة[٢] .

مسائل :

١) حركة الساكن المحرك في التقاء الساكنين إذا كانت أصلاً أولى من الحركة المجتلبة لالتقاء الساكنين ؛ أَيْ : أنه عند الاحتياج إلى التحريك تُرَدُّ حركةُ الأصل؛ كما ردّ الجميعُ حركة الأصل التي هي الضم في قولهم : مذُ اليوم ؛ لَمَّا احتيج إلى التحريك لالتقاء الساكنين ، فحركة الأصل أولى من اجتلاب حركة جديدة ، كما أشار إلى ذلك سيبويه[٣] ، وبيَّنه السيرافي في تعليقاته[٤] ، وأبو علي في (الحجة)[٥] .

٢) نصوا على قاعدتين :

الأولى : لا اعتداد بزوال ما زال لالتقاء الساكنين ، وله أمثلة ، كما ذكر ذلك ابن مالك في (شرح التسهيل)[٦] .

الثانية : لا اعتداد بما عرض لالتقاء الساكنين كما أشار إلى ذلك في (الخصائص)[٧] .

وعليه فحركة التقاء الساكنين حركة غير لازمة وغير معتدٍّ بها ؛ من حيث كانت عارضة تزول إذا زال التقاء الساكنين ، والحركة العارضة لا يُـردُّ لها المحذوف ، وعلى ذلك أمثلة[٨] ، كما أشار إلى ذلك سيبويه ونبَّه عليه السيرافي[٩] ، وبيَّنه أبو علي

(١) ينظر : المقتضب ٣ / ١٧٤ ، ابن الشجري [أورد تعليلان آخران] ٢ / ٣٧٥ .
(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٧٧ - ٣٨٠ .
(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ١٩٣ - ١٩٧ .
(٤) ينظر: المرجع نفسه ٤/ ١٩٣-١٩٧ .
(٥) ينظر : الحجة ١ / ١٠٨ - ١٠٩ .
(٦) ينظر: شرح التسهيل ١ / ٣٦ .
(٧) ينظر : الخصائص ١ / ١٢٦ ، ٢ / ٣٣٢ .
(٨) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٢٥ ، المسائل المنثورة ص ١١١ ، ١١٢ ، إبراز المعاني ص ١٦٣ .
(٩) ينظر: الكتاب ٤ / ١٥٨ .

علي ودلَّل عليه في (الحجة)[١] .

ومنه امتناع الرَّوم في حركة التقاء الساكنين[٢] .

٣) لا يكسر الفعل إلا لالتقاء الساكنين ، كما نص على ذلك سيبويه[٣] .

٤) تحريك الحرف الأول دون الثاني من الساكنين هو الأصل والأكثر عند النحاة ، وعليه لغة أهل الحجاز[٤] ، خلافاً لما قرره الزمخشري في مفصّله[٥] .

الطريقة الثانية : الحذف لالتقاء الساكنين :

إذا لم يمكن التحريك فلا محيد عن الحذف ، ويطّرد الحذف لالتقاء الساكنين في أحرف العلة ؛ لأنهن الأضعف[٦] .

وقد بوّب لذلك سيبويه باباً [هذا باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن] [٧]، ومراد سيبويه بالسواكن أحرف العلة ؛ لأنه لم يذكر في هذا الباب سواها .

وإذا اجتمع حرفا علة نُظر للخفي منهما فحُذف ، كما نصّ عليه الفارسي[٨] .

ومن أمثلة هذا الحذف أيضاً : حذف نون التوكيد الخفيفة عند ملاقاة ساكن ، وحذف ألف الاسم المقصور عند جمعه جمعاً مذكراً سالماً[٩] .

وعند إرادة الحذف يحذف الأول من الساكنين[١٠]، قال سيبويه : « ومن كلامهم

---

(١) ينظر: الحجة ١ / ١١٩ .

(٢) ينظر : الإقناع ص ٢٣٠ .

(٣) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٦٩ .

(٤) ينظر : الكتاب ٤ / ٤١٧ – ٤١٨ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٥ .

(٦) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ١٥٣ – ١٥٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٢ – ١٢٣ .

(٧) ينظر: الكتاب : ٤ / ١٥٦ – ١٥٩.

(٨) ينظر: المسائل المنثورة ص ١١٧ .

(٩) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٥ .

(١٠) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٩٧ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٣١٨ .

أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان »[١] .

وأمّا التنوين فيعتريه الطريقان ، التحريك والحذف :

أ) التحريك : حركوا التنوين عند التقاء الساكنين ، وجعلوا ذلك مزية لزيادة الاسم على زيادة الفعل[٢] ، وقد يبالغون في هذه المزية فيحذفون الاسم – مثل : ياء ياء المتكلم – عند التقاء الساكنين ، على حين يثبت التنوين ويحرَّك[٣] .

وتحريكه بالكسر على قاعدة التخلص من الساكنين، كما أشار إلى ذلك سيبويه[٤] .

ب) الحذف : فالتنوين من المحذوفات التي استمر حذفها وكثر في ضروب من الكلام ، وهذا الحذف لا يكون إلا لعدة أسباب من بينها التقاء الساكنين ، وهو حذف بغير عوض[٥] ، وهو على ضربين : لازم أو غير لازم[٦] ، وهل حذفه قياسي قياسي أو سماعي تفصيل ذلك في (الارتشاف)[٧] .

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ٥٠٤ .
(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ١٦٦ .
(٣) ينظر : المقتضب ٤ / ٢٤٦ .
(٤) ينظر: الكتاب ٣ / ٥٠٤، ٥٠٨ .
(٥) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ١٦٦ .
(٦) ينظر : المرجع نفسه ٢ / ١٥٩ – ١٦٥، ٤٥٦، ٤٦١ .
(٧) ينظر : الارتشاف ١ / ٤١، ٣/ ١٤٢ .

المبحث الرابع

القراءات الوارد فيها التقاء ساكنين

يرفض اجتماعهما القياس النحوي البصري

معظم القراءات القرآنية أتت في الغالب على التخلص من التقاء الساكنين[١] .

وأما المواضع التي سأذكرها فهي المواضع ذات الإشكال النحوي، وقد حاولت استقراءها حيث إنها لم تجمع في مكان واحد ، فيما أعلم .

الموضع الأول : عند قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ .. ﴾ [البقرة : ٦] : قرأ ورش من طريقٍ بإبدال الهمزة الثانية ألفاً خالصة مع المد للساكن[٢] .

وقد طعن الزمخشري في رواية الإبدال من جهة أنه يؤدي إلى الجمع بين الساكنين على غير حده[٣] .

وردَّ عليه الصفاقسي بأن هذه القراءة صحيحة متواترة فهي أقوى شاهد ، وبالاكتفاء بمذهب الكوفيين الذين أجازوا الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي اختاره البصريون[٤] .

كما تعقبه أبو حيان بقوله : « وما قاله هو مذهب البصريين ، وقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي أجازه البصريون »[٥] .

وقد تقدم بيان رأي الكوفيين ويونس من البصريين الذين يجيزون الالتقاء في هذه الآية .

والجمع بين الهمزتين ثقيل ، ومذهب الجمهور رفضه ، وفيه تفصيل طويل[٦] ؛

---

(١) ينظر : القراءات وأثرها في علوم العربية ١ / ١١٣ - ١١٥ .

(٢) ينظر: الإتحاف ص ١٦٩ .

(٣) ينظر: الكشاف ١ / ٤٨ .

(٤) ينظر: غيث النفع ص ٢٨ .

(٥) ينظر: البحر المحيط ١ / ١٧٥ ، ويلحظ أنهم لم يضعوا حداً وضابطاً للمذهب الكوفي .

(٦) ينظر : الحجة ١ / ٢٧٤ - ٢٩١ .

ومن هنا أبدلت الهمزة الثانية تخفيفاً .

الموضع الثاني : عند قوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] : أدغمت فرقة « شهر رمضان »[١] .

وهذا ما يعرف بالإدغام الكبير عن أبي عمرو ، وفيه أخذٌ وردٌّ : قبولاً ورفضاً بين القراء وبين النحاة ؛ فمعظم النحاة لا يجيز إدغام الراء فيما يليها من الحروف ؛ لما فيها من التكرر[٢] . وأجازه الفراء والكوفيون كما نصّ عليه السيرافي[٣] .

وذكر ابن الأنباري أنّ الإدغام في قراءة أبي عمرو لغةٌ ثبتت سماعاً لا قياساً[٤] .

قال ابن جني : « وقول القراء : إن هذا مدغم سهو منهم وقصور عن إدراك حقيقة الأمر » وجعله من باب الاختلاس[٥] ، وهو ما اعتمده ابن عصفور[٦] .

والتحقيق أنّ هذا مما اختلف فيه أهل الأداء : فالمتأخرون على أنه من باب الإخفاء وهو ما يُعبَّر عنه بالاختلاس ، والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء ، والنصوص مجتمعة عليه ، كما ذكر ذلك ابن الجزري ودلّل عليه[٧] .

وقد اعترض ابن عطية على هذا الإدغام وجعله مما لا تقتضيه الأصول ؛ لاجتماع ساكنين فيه ، وتعقبه أبو حيان بقوله : « يعني بالأصول : أصول ما قرره أكثر البصريين ... ولم تُقصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين ولا على ما

---

(١) أبو عمرو ويعقوب : الإتحاف ص ١٩٩ – ٢٠٠ .

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٢٠٥ .

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥ / ٤٧٢ ، ٤٧٨ ، وينظر: المساعد ٤ / ٢٦٥ ، تمهيد القواعد ١٠ / ٥٢٧٤ .

(٤) ينظر: منثور الفوائد ص ٧٦ .

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٧١ .

(٦) ينظر : الممتع الكبير في التصريف ص ٤٥٥ .

(٧) ينظر : النشر ١ / ٢٩٨ – ٢٩٩ .

اختاروه ، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه »[١] .

قال البنّاء في (الإتحاف) : « ولا يلتفت إلى من استضعف ذلك من حيث اجتماع الساكنين على غير حدهما »[٢] .

واعتُرض على العديد من القراءات التي فيها إدغام مماثل لما سبق يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير الحد البصري ، وذلك في مواضع عديدة ، اكتفيت منها بإدغام أبي عمرو ، ومكتفياً أيضاً بالإحالة لما أورده ابن عصفور في باب مستقل في خاتمة كتابه في التصريف[٣] .

الموضع الثالث : عند قوله : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] قرأ قالون والبصري وشعبة بإسكان العين فالتقى ساكنان ، وقد اختلف رواة القراءة : فمنهم من حمله على الإسكان ومنهم من حمله على الاختلاس ، والإسكان هو التحقيق عند المحققين[٤] .

وقد أنكر الإسكان من النحاة المبرد والزجاج وأبو علي ؛ لأنّ فيه جمعاً بين ساكنين على غير حده[٥] .

وتعقبهم أبو حيان بقوله : « وإنكار هؤلاء فيه نظر ... والذي نختاره : أنَّ نَقْلَ القراءات السبع متواترٌ لا يمكن وقوع الغلط فيه »[٦] .

والإسكان لغة رُويت عن النبي ﷺ . ومتى ما صح الشيء عن النبي ﷺ لم يحلّ للنحوي ولا لغيره أن يعترض عليه ، كما نصّ عليه ابن خالويه[٧] ، وفيه أخذٌ وردٌّ

---

(١) البحر المحيط ٢ / ٤٦ ، وهذا منهج لأبي حيان شبه مطرد في جانب الاحتجاج بالقراءات القرآنية .

(٢) الإتحاف ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٣) ينظر : الممتع الكبير في التصريف ص ٤٥٥ - ٤٦٠ .

(٤) ينظر : الإتحاف ص ٢١١ ، غيث النفع ص ١٦ ، مختصر البلوغ للضباع ص ٤١ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٢ / ٣٣٨ .

(٦) المرجع نفسه ٢/ ٣٣٨ .

(٧) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١ / ١٠١ .

فصّل فيه أبو شامة في شرحه للشاطبية[١] .

والقرّاء يطلقون : الإخفاء والاختلاس والرَّوم ، ويفهم النحاة من هذا الإطلاق أنها بمعنى واحد ، وهو : ذهاب بعض الحركة ، قريباً من الإسكان ولم تصل إليه ، والتحقيق وجود الخلاف بينها كما بيّنه أهل الفن[٢] .

الموضع الرابع : عند قوله تعالى : ﴿ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ ﴾ [النساء : ١٥٤] : إذ قرأ نافع (**تَعْدّوا**) بتسكين العين وتشديد الدال[٣] .

قال أبو علي : « وكثير من النحويين ينكرون الجمع بين الساكنين إذا كان الثاني منهما مدغماً ولم يكن الأول حرف لين ... وقد جاء في القراءة ، وجاز ذلك ؛ لأن الساكن الثاني لما كان يرتفع اللسان عنه وعن المدغم فيه ارتفاعة واحدة صار بمنزلة حرف متحرك ؛ يقوّي ذلك : أن من العلماء بالعربية من جعل المدغم فيه بمنزلة حرف واحد »[٤] .

وهو توجيه من أبي علي لا على جهة قبول التقاء الساكنين على غير الحد عند البصريين ، فتأمَّل .

الموضع الخامس : عند قوله : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ ﴾ [الأنعام : ٤٠] حكى عن نافع أنه كان يسقط الهمزة ويعوض منها ألفاً ، ويطيل مدها لسكونها وسكون ما بعدها ؛ فيلتقي ساكنان : الألف والياء[٥] .

وعلّق عليه النحاس بقوله : « وهذا عند أهل اللغة غلط عليه ؛ لأن الياء ساكنة والألف ساكنة ولا يجتمع ساكنان »[٦] .

---

(١) ينظر: إبراز المعاني ص ٣٧٥ .

(٢) ينظر : النشر ٢ / ١٢٠ ، الإتحاف ص ١٣٥ .

(٣) ينظر : السبعة ص ٢٤٠ .

(٤) الحجة ٣ / ١٩١ .

(٥) ينظر: الإتحاف ص ٣١٣ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٦٦ ، وينظر تفسير القرطبي ٦ / ٢٧٢ .

قال أبو حيان : « وهذا البدل ضعيف عند النحوين ؛ إلا أنه قد سمع من كلام العرب ، حكاه قطرب وغيره »[١] .

ويمنع ورش التسهيل في نحو (أرأيت) من القرآن عند الوقف ؛ لكيلا تتوالى ثلاثة سواكن ، كما ذكر ذلك أهل الاختصاص ، وإن كان الوقف يحتمل اجتماع ساكنين لعرُوضه[٢] ؛ إذ توالي ثلاثة سواكن غير موجود في لغة العرب خلافاً للأعاجم، كما نص على ذلك ابن جني[٣] .

كما يمتنع تشديد الحرف في الوقف إذا كان قبله ساكن ؛ لأنه لا يجتمع في كلامهم ثلاثة سواكن ، كما نص عليه ابن خلف في (الإقناع)[٤] .

الموضع السادس : عند قوله : ﴿ وَمَحْيَايَ .. ﴾ [الأنعام : ١٦٢] قرأ أهل المدينة بإسكان الياء في الإدراج : أسكنها قالون ، وعن ورش الوجهان : الإسكان روايته عن نافع ، والفتح اختياره لنفسه[٥] .

قال النحاس : « وهذا لم يجزه أحد من النحوين إلا يونس ؛ لأنه جَمْعٌ بين ساكنين .. إلخ »[٦] .

وقد أجازه أيضاً الكوفيون وجماعة مع يونس ، كما أشار إلى ذلك سيبويه ، وقد تقدم ، وكما نصّ عليه الرضي في (شرح الكافية) ، ولم يذكره في (شرح الشافية) عند موضعه[٧] .

وحكَم الفارسي على الإسكان بالشذوذ عن القياس والاستعمال[٨]، وهو

(١) البحر المحيط ٤ / ١٢٩ .
(٢) ينظر : الإقناع ص ٢٩٧ .
(٣) ينظر: الخصائص ٢ / ٤٧٩ .
(٤) ينظر: الإقناع ص ٣١٤ .
(٥) ينظر : الكشف ١ / ٤٥٩ ، الإتحاف ص ١٥١ .
(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١١١ .
(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤ / ٥٣٤ .
(٨) ينظر: الحجة ٣ / ٤٤٠ .

ما ذكره معاصره الأزهري[١] .

وأما مكي فيبدو أنه سها عن حد البصريين ففاته أن يقيِّد بكون الثاني مدغماً فأجاز هذه القراءة خلافاً لمنهجه[٢] .

ووردت قراءة مماثلة لأبي عمرو عند قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ ﴾ [الطلاق : ٦] فقرأها « واللايِّ » ، وحكم عليها الرضي في (شرح الكافية) بالشذوذ الذي لا يقاس عليه[٣] .

الموضع السابع : عند قوله تعالى : ﴿يَهِدِّيٓ .. ﴾ [يونس : ٣٥] : روى قالون من طريق عن نافع : « يهْدّي » بإسكان الهاء مع تشديد الدال ، وفيه الجمع بين الساكنين على غير حده عند البصريين[٤] .

قال النحاس : « لا يقدر أحد أن ينطق به »[٥] .

ورويت طريق أخرى عن قالون بالاختلاس[٦] ، ولعل هذه الطريق هي التي ارتضاها المبرد حيث قال : « من رام هذا لابد أن يحركه حركة خفيفة ، وسيبويه يسمي هذا اختلاس الحركة »[٧] .

والاختلاس – دون الإسكان – هو المرضي عند ابن الحاجب[٨] .

وعلق على هذه القراءة ابن خالويه بقوله : « وهو رديء ؛ لأنه جمع بين ساكنين وليس أحدهما حرف لين »[٩] .

---

(١) ينظر: معاني القراءات للأزهري ص ١٧٥ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ٢٧٩ .

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ / ٥٣٤ .

(٤) ينظر: غيث النفع ، ص ١٣٢ – ١٣٣ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٥٤ .

(٦) ينظر : البحر المحيط ٥ / ١٥٧ .

(٧) المرجع نفسه : ٥/ ١٥٧ .

(٨) ينظر: الأمالي النحوية لابن الحاجب ١ / ١٠٠ .

(٩) إعراب القراءات وعللها لابن خالويه ١ / ٢٦٨ .

وهل يفهم من نص ابن خالويه – الكوفي المذهب – أن ضابط التقاء الساكنين عند الكوفيين وحدَّه أن يكون أحد الساكنين حرف مدّ أو لين ، ويمتنع التقاؤهما إذا كانا صحيحين ؟ تساؤل لم أجد له جواباً أو نصًّا – بعد البحث – في المصادر التي اطّلعت عليها .

الموضع الثامن : عند قوله تعالى : ﴿ءَآلْـَٰٔنَ .. ﴾ في موضعين من سورة يونس : [٥١ ، ٩١] ، فرويت عن نافع بالمدِّ مع إسكان اللام[١] ، أي بانقلاب الهمزة ألفاً مع همزة الاستفهام فالتقى ساكنان : الألف واللام ، ولم يشر رواة القراءة ولا النحاة – فيما اطّلعت عليه – إلى وجود التقاء الساكنين في هذا الموضع .

وكلمة « الآن » فيها إشكالات كثيرة[٢] .

وقد ذكر الزمخشري في مفصّله شبيهاً بها وجعله مما شذّ ، وهو قولهم : آلحسن عندك ، آيْمن الله يمينك[٣] .

الموضع التاسع : عند قوله : ﴿ فَمَا ٱسْـَٔطَـٰعُوا۟ .. ﴾ [الكهف : ٩٧] .

قرأ حمزة بإدغام التاء في الطاء المشددة[٤] ، وعلَّق النحاس عليه بقوله : « وهذا لا يقدر أحد أن ينطق به ؛ لأن السين ساكنة والطاء المدغمة ساكنة »[٥] .

وهذه القراءة قد لحّنها بعض النحاة كالزجاج[٦] ، وأبي علي[٧] .

وأشار مكي إلى إجازتها عند سيبويه في الشعر – كما تقدم – بعد أن استبعد وكره هذه القراءة[٨] .

---

(١) ينظر : غيث النفع ، ص ١٣٤ ، الإتحاف ، ص ٣١٣ ، البحر المحيط ٥ / ١٦٦ .

(٢) ينظر : السابق .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٣ .

(٤) ينظر : التيسير ص ١٤٦ ، الإتحاف ص ٢٩٥ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٧٤ .

(٦) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣ / ٣١٢ .

(٧) ينظر: الحجة ٥ / ١٨١ – ١٨٢ .

(٨) ينظر: الكشف ٢ / ٨١ – ٨٢ .

وهذا الجمع بين الساكنين مرضي عند رواة القراءة ولهم فيه توجيه[١] ، خلافاً لابن مجاهد الذي قال : « وهذا غير جائز ؛ لأنه جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة »[٢] .

وهو موقف غريب منه في عدم إجازة قراءة سبعية ، وهو من سبَّع السبعة. والذي يُسهِّل النطق وجودُ الإدغام في هذا الموضع .

الموضع العاشر : عند قوله تعالى : ﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾ [يس : ٤٩] إذ قرأ نافع بإسكان الخاء وتشديد الصاد[٣] ، وهو جمع بين الساكنين على غير الحد[٤] ، قال الزجاج: «وهو أشد الوجوه وأردؤها »[٥] .

قال أبو علي : « ومن زعم أن ذلك ليس في طاقة اللسان ادّعى ما يعلم فساده بغير استدلال »[٦] .

وقد تقدم بيان توجيه أبي علي في مثل هذا ، في الموضع الرابع .

الموضع الحادي عشر : ما يعرف بتاءات البَزِّي[٧] :

البَزِّي من طريقيه يرى تشديد تاء التفعل والتفاعل في الفعل المضارع المرسوم بتاء واحدة في واحدٍ وثلاثين موضعاً من القرآن الكريم[٨] ، وإن كان قبل التاء حرف ساكن غير الألف ، سواء أكان الساكن تنويناً نحو : ﴿ **من ألف شهرٍ تّنزل** ﴾

---

(١) ينظر : النشر ٢/ ٣١٦ ،غيث النفع ص ٦٢ ، ص ١٧٦ ،الموضّح لابن أبي مريم ١/ ٤٣٢ ،٢/ ٦٢٤ .

(٢) السبعة ، ص ٤٠١ ، وينظر : النحو وكتب التفسير ٢ / ١١٠٣ .

(٣) ينظر : السبعة ص ٥٤١ .

(٤) ينظر : مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني ص ٣٤٥ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٨٩ .

(٦) الحجة ٦ / ٤٢ .

(٧) هو : أحمد بن محمد بن عبد الله البزي أبو الحسن ، من أهل مكة ، قال عنه ابن الجزري : أستاذ محقق ضابط متقن ، وعرّفه ابن الأثير : بصاحب قراءة ابن كثير ، توفي سنة (٢٤٣ هـ) : غاية النهاية ١ / ١١٩ ، الأعلام ١ / ٢٠٤ .

(٨) ينظر : إبراز المعاني ص ٣٦٨ .

[القدر : ٣-٤] أو غير تنوين نحو : ﴿ **هلْ تّربصون** ﴾[١] [التوبة : ٥٢] .

وأضاف الشيخ عضيمة لهذا النوع نوعين آخرين – بعد أن سها عن الإشارة للتنوين – قرّر أنهما وقع فيهما التقاء للساكنين على غير الحدّ .

الأول منهما : أن يكون قبل المدغم حرف مد . ويصح أن يحمل هذا على الالتقاء الجائز على الحد ؛ فهو حرف مد أعقبه حرف مشدد .

والثاني منهما: أن يكون قبل المدغم حرف متحرك. ولم أتبين فيه التقاءً للساكنين؛ لوجود الحركة قبل الحرف المشدد[٢] .

ولعلَّه سهوٌ من الشيخ عضيمة – عليه رحمة الله – خلط فيه بين الأنواع الثلاثة التي جاءت عليها تاءات البزي في واحد وثلاثين موضعاً ، وبين الذي جاء منها على غير الحدّ ، وهو عشرة مواضع فقط ، كما نصّ عليها ابن القاصح [٣] .

وعلَّق عليه البنّاء في (الإتحاف) بأن هذا الجمع صحيح رواية واستعمالاً عند القراء والعرب ، ولا يلتفت لطعن الطاعن فيه[٤] .

وأمّا إسكان هذه التاء فغير جائز عند سيبويه والنحاة[٥] ، ولم أتمكن من النطق على هذا الوجه ، ولا أدري كيف ساغ أداءً دون الاختلاس؟! ، واستحالة هذا الأداء وعدم جوازه أشار إليه أبو شامة في شرحه للشاطبية[٦] .

ومنهج النحاة المطرد يتمثل في وجوب تأويل ما أمكن تأويله على وجه يدفع قبول التقاء الساكنين ؛ إما بالحكم بالاختلاس ، أو الإخفاء[٧] ، وهو منهج أيضاً

---

(١) ينظر : الإتحاف ، ص ٢١٠ .

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٧ / ٦٣٣ ، ٦٥٠ .

(٣) ينظر: سراج القارئ المبتدئ ، ص ١٩٤ .

(٤) ينظر: الإتحاف ، ص ٢١٠ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢ / ٤٢٦ ، الممتع الكبير ص ٤٥٦ .

(٦) ينظر : إبراز المعاني من حرز الأماني ص ٣٦٨ – ٣٧٥ .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٢٧٤ – ٢٧٦ ، المحتسب لابن جني ١ / ٦١ – ٦٢، المحرر=

لبعض علماء توجيه القراءات[١] .

والخلاصة:

أن القراءة جمعت بين الساكنين – على غير حد البصريين – في المواضع الآتية :

١) بين الألف والساكن الصحيح غير المدغم بعدها .

٢) بين حرفي العلة : الألف والياء ، بدون إدغام الثاني منهما .

٣) بين حرفين صحيحين بعد إجراء إدغام على الثاني منهما .

٤) بين حرفين صحيحين بإسكان الأول منهما ، وكون الثاني مدغماً مسبقاً .

٥) بين حرفين صحيحين بدون إدغام أحدهما .

ومذهب القراء في ذلك آثر ، وإن كان مذهب النحويين أقيس ، كما أشار إلى ذلك الإمام أبو عمرو الداني[٢] .

=الوجيز لابن عطيه ١ / ١٨٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ١٢٣ .

(١) ينظر : الإقناع في القراءات السبع ، ص ٣٠٤ .

(٢) التيسير في القراءات السبع ص ٣٧ ، وينظر : الإتحاف ص ٣٩ ، فقد ذكر فيه كلاماً نفيساً لابن الحاجب .

الخاتمـة

حاولت جاهداً جمع صور التقاء الساكنين ، وهو جمعٌ أحسبه غير مسبوق بفضل الله ونعمته ، كما قمت – بتوفيق من الله – بجمع العديد من القراءات ذات الإشكال النحوي المتعلقة بهذه المسألة في موطن واحد ، محاولاً بجهدي المتواضع تهذيب المسائل وجمع المتناظر .

فما أحسنت فيه فمن الله بعونه وفضله وتوفيقه ، وما أخطأت فيه فمن نفسي والشيطان ، والله أعلم بالصواب .

وخلصت في هذا البحث إلى أهم النتائج الآتية :

١ – الإشارة إلى مجال خصب في الدراسة النحوية ، وهو عقد المقارنات بين القراء والنحاة في جميع المسائل ذات الصلة المشتركة بينهما ؛ لأن القراء يمثلون دائرة السماع الأوسع من دائرة القاعدة .

٢ – وتأكيداً لمبدأ أنّ دائرة الاستعمال أوسع من دائرة القاعدة جاءت المواضع التي يجوز فيها التقاء الساكنين عند القراء أكثر مما هي عليه عند نحاة البصرة .

٣ – واستناداً لهذا المبدأ أيضاً توسّع نحاة الكوفة بإجازة مواضع من الالتقاء على غير الحد البصري .

٤ – سرعة القاعدة النحوية للتخلص من التقاء الساكنين – تحريكاً أو حذفاً أو قلباً – توخياً لسهولة النطق ، وتهرباً من الثقل الناشئ من هذا الالتقاء ، كما وافقتها القراءة في معظم المواطن .

٥ – وبناءً عليه شغل النحاة كثيراً بطرائق هذا التخلص ، وانشغل الباحثون بها عقب ذلك ، دون التركيز كثيراً على ضوابط هذا الالتقاء وصوره، وهو ما حاول البحث إظهاره .

٦ – النطق هو المقياس الحاكم في قضية التقاء الساكنين ، ولكن هذا المقياس

انخرم عند بعض القراء ، فقد أُجيز أداءً ما يستحيل النطق به ؛ مما نتج عنه لجوء الجمهور إلى الاختلاس أو الإخفاء أو غيرها ، وفي المسألة أخذٌ وردٌ مبيّنٌ في موطنه .

٧ – القياس ضيق في باب التقاء الساكنين ؛ لاصطدامه كثيراً مع القاعدة ، وعزوف السماع عن المساندة كثيراً في تدعيم هذا الالتقاء .

٨ – لا يجتمع في العربية ثلاثة سواكن البتة .

٩ – قد ينتج عن التجوز في استخدام أحد المصطلحات المتقاربة في موضع الآخر خلافٌ في الحكم ؛ كالإدغام بدلاً من الإخفاء ، والإسكان بدلاً من الاختلاس ... وهذا الخلاف الناتج خلافٌ مؤثرٌ في هذه القضية : رفضاً أو قبولاً ، تأويلاً أو تحقيقاً ، تفريعاً أو تأصيلاً .

١٠ – امتنع التقاء الساكنين اتفاقاً بين القراء والنحاة في ثلاث صور :

أ – إذا كان أول الساكنين واواً أو ياءً ، والثاني حرفٌ صحيحٌ غير مدغم .

ب – إذا تقدم في حشو الكلمة الحرف الصحيح الساكن على أحد حروف العلة.

جـ – التقاء حرفي علة متفقين في حشو الكلمة .

وأخيراً فهذا جزء مما لدي ، وقد رغبتُ في الإحاطة والشمول مع الاختصار ، وهما مطلبان فهل وُفِّقت للجمع بينهما ؟ راجياً ألّا يكون التقاء هذين الأمرين كالتقاء الساكنين .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المصادر والمراجع

١ - **إبراز المعاني من حرز الأماني** ، لأبي شامة الدمشقي ، ت ٦٦٥ هـ ، تحقيق إبراهيم عوض ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢ هـ .

٢ - **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** للبناء (شهاب الدين الدمياطي)، ت ١١١٧ هـ ، تحقيق أنس مهرة ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤٢٢ هـ .

٣ - **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، لأبي حيان الأندلسي ، ت ٧٤٥ هـ ، تحقيق د/ مصطفى النماس ، ط١، ١٤٠٤ هـ ، مطبعة النسر الذهبي ، القاهرة .

٤ - **الاستكمال** ، لابن غلبون ، ت ٣٨٩ هـ ، تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري ، ط١ ، ١٤١٢ هـ ، مطابع الزهراء، القاهرة .

٥ - **الأشباه والنظائر في النحو** ، لجلال الدين السيوطي ، ت ٩١١ هـ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، تحقيق مجموعة .

٦ - **إعراب القراءات السبع وعللها** ، لابن خالويه ، ت ٣٧٠ هـ ، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين ، ط١ ، ١٤١٣ هـ ، مطبعة المدني ، القاهرة .

٧ - **إعراب القرآن** ، لأبي جعفر النحاس ، ت ٣٣٨ هـ ، تحقيق د/ زهير زاهد ، ط٣ ، ١٤٠٩ هـ، عالم الكتب، بيروت .

٨ - **الأعلام** للزركلي ، ت ١٣٩٦ هـ ، ط٧ ، ١٩٨٦ م ، دار العلم للملايين ، بيروت .

٩ - **الإقناع في القراءات السبع** ، لابن خلف الأنصاري ، ت ٥٤٠ هـ ، تحقيق أحمد فريد المزيدي، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٠ - **الأمالي النحوية** ، لابن الحاجب ، ت ٦٤٦ هـ ، تحقيق هادي حمودي ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

١١ - **أمالي ابن الشجري** ، لهبة الله بن علي الحسني ، ت ٥٤٢ هـ ، تحقيق د/ محمود الطناحي ، ط١، ١٤١٣هـ ، مطبعة المدني ، القاهرة .

١٢ - **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، للقفطي ، ت ٦٢٤ هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

١٣ - **الانتصار لسيبويه على المبرد** ، لابن ولّاد ، ت ٣٣٢ هـ ، تحقيق د/ زهير سلطان ، ط١ ، ١٤١٦ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٤ - **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، لأبي البركات الأنباري ، ت ٥٧٧ هـ ، دار إحياء التراث العربي.

١٥ - **بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة** ، لجلال الدين السيوطي، ت ٩١١ هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت .

١٦ - **تفسير البحر المحيط** ، لأبي حيان الأندلسي ، ت ٧٤٥ هـ ، تحقيق مجموعة ، ط١ ، ١٤١٣ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٧ - **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** ، لمحمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش ، ت ٧٧٨ هـ، تحقيق ستة من الدكاترة ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ ، دار السلام ، القاهرة .

١٨ - **التيسير في القراءات السبع** ، لأبي عمرو الداني ، ت ٤٤٤ هـ ، تحقيق / أوتويرتزل ، ط١ ، ١٤١٦ هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٩ - **الحجة للقراء السبعة** ، لأبي علي الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق / بدر الدين قهوجي وزميله ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ ، دار المأمون للتراث ، دمشق .

٢٠ - **الجامع لأحكام القرآن** ، للإمام القرطبي ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢١ - **الخصائص** ، لابن جني ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق محمد علي النجار ، ط٣ ، ١٤٠٣ هـ ، عالم الكتب، بيروت .

٢٢ - **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة .

٢٣ - **ديوان الأعشى** ، ميمون بن قيس ، ت ٧ هـ ، تعليق محمد محمد حسين ، ط٧ ، ١٩٨٣ م ، مؤسسة الرسالة، بيروت .

٢٤ - **رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح** ، لابن الطراوة ، ت ٥٢٨ هـ ، تحقيق د/ حاتم الضامن ، ط٢ ، ١٤١٦ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

٢٥ - **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي** ، لابن القاصح ، ت ٨٠١ هـ ، تحقيق محمد عبد القادر شاهين، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٦ - **السبعة في القراءات** ، لابن مجاهد ، ت ٣٢٤ هـ ، تحقيق د/ شوقي ضيف ، ط٣ ، ١٩٨٨ ، دار المعارف ، مصر .

٢٧ - **سر صناعة الإعراب** ، لابن جني ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق محمد حسن إسماعيل ، ط١، ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٨ - **شرح الأبيات المشكلة الإعراب (إيضاح الشعر)** ، لأبي علي الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ ، دار القلم ، دمشق .

٢٩ - **شرح التسهيل** ، لابن مالك ، ت ٦٧٢ هـ ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد وزميله ، ط١ ، ١٤١٠ هـ ، هجر للطباعة ، القاهرة .

٣٠ - **شرح شافية ابن الحاجب** ، للرضي الاستراباذي ، ت ٦٨٦ هـ ، تحقيق مجموعة، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ .

٣١ - **شرح عيون كتاب سيبويه** ، لأبي نصر القيسي ، ت ٤٠١ هـ ، تحقيق د/ عبد ربه عبد اللطيف، ط١، ١٤٠٤ هـ ، [لم يذكر اسم المطبعة] .

٣٢ - **شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات** ، لأبي جعفر النحاس ، ت ٣٣٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٣ - **شرح كافية ابن الحاجب** ، للرضي الاستراباذي ، ت ٦٨٦ هـ ، تحقيق د/ إميل يعقوب ، ط١، ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٤ - **شرح الكافية الشافية** ، لابن مالك، ت ٦٧٢ هـ، تحقيق د/ عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي ، الكتاب السادس عشر .

٣٥ - **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد السيرافي ، ت ٣٦٨ هـ ، مخطوطة مصورة ، دار الكتب المصرية ، القاهرة .

٣٦ - **شرح المفصل** ، لابن يعيش ، ت ٦٤٣ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

٣٧ - **شرح الهداية** ، لأبي العباس المهدوي ، ت ٤٤٠ هـ ، تحقيق د/ حازم حيدر ، ط١ ، ١٤١٦هـ، مكتبة الرشد ، الرياض .

٣٨ - **غاية النهاية في طبقات القراء** ، لابن الجزري ، ت ٨٣٣ هـ ، ط٣ ، ١٤٠٢ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٩ - **غيث النفع في القراءات السبع** ، للصفاقسي ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٤٠ - **القراءات وأثرها في علوم العربية** ، د/ محمد سالم محيسن ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة، ١٤٠٤ هـ .

٤١ - **الكشف عن وجوه القراءات السبع** ، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت ٤٣٧ هـ ، تحقيق د/ محيي الدين رمضان ، ط٤ ، ١٤٠٧ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٤٢ - **كتاب التكملة** ، لأبي علي الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق د/ كاظم المرجان ، ط٢ ، ١٤١٩ هـ ،

عالم الكتب ، بيروت .
٤٣ - **الكتاب** (**كتاب سيبويه**) ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت ١٨٠ هـ ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط٣ ، ١٤٠٨ هـ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، إضافة إلى طبعة بولاق ، ط١ ، ١٣١٦ هـ .
٤٤ - **الكشاف** ، للزمخشري ، ت ٥٣٨ هـ ، دار المعرفة ، لبنان .
٤٥ - **الكافي في القراءات السبع**، لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني، ت ٤٧٦ هـ ، تحقيق أحمد عبد السميع ، ط١ ، ١٤٢١ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٤٦ - **الكنز في القراءات العشر** ، لابن الوجيه الواسطي ، ت ٧٤٠ هـ ، تحقيق هناء الحمصى ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٤٧ - **لسان العرب** ، لابن منظور ، ط١ ، ١٩٩٧ م ، دار صادر ، بيروت .
٤٨ - **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، لابن جني ، ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ط١ ، ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٤٩ - **مختصر بلوغ الأمنية** للشيخ علي محمد الضباع ، طبع ملحقاً مع (غيث النفع) للصفاقسي .
٥٠ - **المسائل البصريات** ، لأبي علي الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق د/ محمد الشاطر ، ط١ ، ١٤٠٥هـ، مطبعة المدني ، القاهرة .
٥١ - **المسائل الشيرازيات** ، لأبي علي الفارسي ، ت ٣٧٧ هـ ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، ط١ ، ١٤٢٤ هـ ، كنوز إشبيليا ، الرياض .
٥٢ - **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لابن عقيل ، تحقيق د/ محمد كامل بركات ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، طباعة دار المدني ، جدة، ١٤٠٥ هـ .
٥٣ - **معاني القرآن** ، للفراء ، ت ٢٠٧ هـ ، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلبي ، الدار المصرية للترجمة .
٥٤ - **معاني القراءات** ، لأبي منصور الأزهري ، ت ٣٧٠ هـ ، تحقيق أحمد فريد المزيدي ، ط١، ١٤٢٠ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٥٥ - **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، لابن عطية الأندلسي، ت ٥٤٦ هـ ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٥٦ - **المخصص** ، لابن سيده ، ت ٤٥٨ هـ ، ط١ ، ١٤١٧ هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
٥٧ - **مشكل إعراب القرآن** ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، ت ٤٣٧ هـ ، تحقيق د/ حاتم الضامن ،

ط٤، ١٤٠٨ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٥٨ - **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام الأنصاري ، ت ٧٦١ هـ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، لبنان ، ١٤٠٧ هـ .

٥٩ - **المقتضب**، لأبي العباس المبرد ، ت ٢٨٥ هـ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب، بيروت .

٦٠ - **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني** ، لأبي العلاء الكرماني ، ت ٥٦٣ هـ ، تحقيق د/ عبد الكريم مدلج ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ ، دار ابن حزم ، بيروت .

٦١ - **الممتع الكبير في التصريف** ، لابن عصفور الأشبيلي ، ت ٦٦٩ هـ ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، ط٨، ١٤١٤ هـ ، مكتبة لبنان ، بيروت .

٦٢ - **منثور الفوائد** ، لأبي البركات الأنباري ، ت ٥٧٧ هـ ، تحقيق د/ حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة.

٦٣ - **النحو وكتب التفسير** ، د/ إبراهيم رفيده ، ط٣ ، ١٩٨٩ ، الدار الجماهيرية للنشر ، ليبيا .

٦٤ - **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، للأعلم الشنتمري ، ت ٤٧٦ هـ ، تحقيق زهير سلطان ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت .

٦٥ - **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين السيوطي، ت ٩١١ هـ ، تحقيق د/ عبد العال مكرم، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٨١
المقدمة.....	٨٢
وقفة مع العنوان.....	٨٣
المبحث الأول : حكم التقاء الساكنين وفيه :.....	٨٤
التقاء الساكنين غير محمود لدى الجميع ، وعلة ذلك	٨٥
بعض الأحكام المتعلقة بالتقاء الساكنين : نحواً وقراءةً	٨٥
المبحث الثاني : صور التقاء الساكنين وفيه ثلاثة مطالب :	٨٧
المطلب الأول : التقاء الساكنين في وسط الكلمة وفيه :	٨٧
جواز التقاء حرف مدٍّ أو لين مع حرف صحيح مدغم عند الجميع ، وعلة ذلك	٨٧
حكم التقاء حرف مدٍّ أو لين مع حرف غير مدغم:(جوازه مع الألف ومنعه مع الواو والياء).....	٨٨
تقدم الصحيح الساكن على المعتل : متى يجوز ومتى يمتنع ؟.....	٩١
الخلاف في الجمع بين ساكنين صحيحين بين القراء والنحويين.....	٩٢
الجمع بين ساكنين معتلين : الجائز منه والممتنع	٩٣
المطلب الثاني : التقاء الساكنين طرفاً وفيه :	٩٥
جوازه اتفاقاً عند إرادة الوقف ما لم يكونا ألفين :	٩٤
الخلاف في الجمع بين ألفين عند إرادة الوقف	٩٥
المطلب الثالث : التقاء الساكنين بين كلمتين : شرط ذلك وحكمه.....	٩٦
المبحث الثالث : التخلص من التقاء الساكنين.....	٩٨
إما عن طريق تحريك أحدهما : تفصيل الخلاف في تحديد المحرّك ، وتحديد حركته.....	٩٨
أو عن طريق حذف أحدهما: تحديد المحذوف، وأمثلته :.....	٩٨

الموضوع **الصفحة**

التنوين مما يعتريه طريقا الحذف أو التحريك..... ٩٩
المبحث الرابع : القراءات الوارد فيها التقاء ساكنين على غير الحد عند نحاة البصرة وفيه: ١٠٢
تسهيل الهمزة قبل الساكن يورث التقاءً للساكنين مقبولاً لدى القراء مرفوضاً لدى النحاة. ١٠٢
الجمع بين همزتين غير محبذ ، ويلجأ إلى التسهيل فراراً من ذلك الجمع..... ١٠٢
حكم الإدغام الكبير قبولاً ورفضاً بين القراء والنحاة..... ١٠٣
القول بالإخفاء أو الاختلاس طريق لقبول القراءة لا على جهة قبول التقاء الساكنين
على غير الحد..... ١٠٤
حكم التقاء ثلاثة سواكن أحدها عارض بسبب الوقف..... ١٠٦
إجراء الوقف مجرى الوصل ، وأثره في الجمع بين الساكنين..... ١٠٧
اجتهاد في تحديد ضابط التقاء الساكنين عند الكوفيين..... ١٠٨
تاءات البزى : عشرة مواضع منها جاءت على التقاء الساكنين على غير الحد.... ١٠٩
الخلاصة..... ١١١
الخاتمة ١١٢
المصادر والمراجع..... ١١٤
فهرس الموضوعات ١١٩